



الإعلان عن النتائج المالية للبنك العربي المتحد للربع الأول ٢٠١٧

البنك العربي المتحد يعلن عن نتائجه المالية للأشهر الثلاثة المنتهية بتاريخ ٣١ مارس 2017

النتائج الرئيسية للربع الأول من العام ٢٠١٧

- البنك يحقق أرباحاً صافية بلغت 28 مليون درهم
- تحسن نسبة القروض للودائع إلى 85%
- معدلات سيولة قوية للبنك بفارق جيد عن المتطلبات التنظيمية
- استقرت نسبة كفاية رأس المال عند 13.2%
- تقليص المحافظ غير الأساسية الى نسبة تقل عن ٤% من إجمالي القروض

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ١٦ أبريل ٢٠١٧: أعلن "البنك العربي المتحد ش.م.ع" ("البنك المتحد" أو "البنك") عن النتائج المالية للربع الأول المنتهي بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧.

حيث سجل البنك أرباحاً صافية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ بلغت 28 مليون درهم، ومدعومة بانخفاض مخصصات خسائر الائتمان بنسبة تزيد عن 50% نظراً لنجاح البنك في تقليص المحافظ غير الأساسية ذات المخاطر العالية (والتي تمثل حالياً أقل من 4% من إجمالي القروض).

وشكلت الأشهر الـ ١٨ الماضية فترة انتقالية بالنسبة لـ "البنك العربي المتحد" الذي بدأ عملية إعادة الهيكلة تهدف لأن يصبح مؤسسة مالية تقدم أداءً أكثر كفاءة وقوة واستدامة. وضمن إطار هذه الاستراتيجية، حدد البنك أولوياته المتمثلة في تعزيز الأعمال الرئيسية للبنك، وتقليص المحافظ غير الأساسية، وترشيد النفقات، وترسيخ دعائم البنك الرئيسية. ونجح "البنك العربي المتحد" في تحقيق تقدم ملموس خلال الربع الأول من العام ٢٠١٧ شمل جميع تلك الأهداف.

ويبدي مجلس الإدارة والفريق الإداري في البنك التزاماً تاماً بإنجاز إستراتيجية إعادة الهيكلة بما يؤدي الى تحقيق عائدات مستدامة للمساهمين على المدى المتوسط.



وبهذه المناسبة، قال سعادة الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس إدارة "البنك العربي المتحد":
"برهن الأداء التشغيلي للبنك خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ على التقدم الذي أحرزناه ضمن إطار استراتيجية التحول
التي ننتهجها في البنك العربي المتحد.

بالرغم من التحديات التي واجهها البنك فإن الإجراءات الحاسمة المتخذة ستسهم في تعزيز قدرة البنك على توفير
عائدات مجزية للمساهمين على المدى المتوسط.

سوف نحافظ على التزامنا بالتطبيق الكامل لاستراتيجيتنا، ونحن نؤمن بقدرة نموذج أعمالنا المنخفض المخاطر في
تعزيز مكانة 'البنك العربي المتحد' كمؤسسة مالية تقدم أداءً أكثر قوة واستدامة، فضلاً عن ضمان استمراره بلعب دور
محوري في دعم الاقتصاد الإماراتي على نطاق واسع."

من ناحيته، قال سامر تميمي، الرئيس التنفيذي بالإناابة في "البنك العربي المتحد": "يشكل عام ٢٠١٧ المرحلة النهائية
من مسيرة إعادة هيكلة 'البنك العربي المتحد'، وهو يأتي بالتزامن مع بدء عودة تكلفة المخاطر إلى مستوياتها الطبيعية،
واستكمال البنك لعملية الخفض الجارية لما تبقى من محافظ البنك غير الأساسية وذات المخاطر العالية، وبدء وحدات
الأعمال الأساسية للبنك بالنمو. وانطلاقاً من ذلك، شهد الربع الأول من العام الحالي تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذه
الإنجازات.

وقد جاءت نسبة القروض المتعثرة للبنك خلال الربع الأول (٥,٩%) مدعوماً بانخفاض نسبة مستويات التعرض لمخاطر
الشركات الصغيرة والمتوسطة الى أقل من ٤% من إجمالي القروض، في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات
١١٧%."

النتائج المالية

واصل البنك تسجيل تقدم كبير في خفض الاحترازي للمحافظ غير الأساسية ذات المخاطر العالية، مع نجاحه في
خفض هذه المحافظ بنسبة 14% خلال الأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠١٧، مقارنة بمستوياتها خلال الفترة المنتهية
بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وتحقيق خفض إجمالي بواقع 77% منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٥. وفي تاريخ ٣١
مارس ٢٠١٧، شكلت المحافظ غير الأساسية ذات المخاطر العالية نسبة تقل عن 4% من إجمالي القروض. ومع
المضي قدماً في عام ٢٠١٧، ستبقى هذه العملية عنصراً أساسياً في عملية إعادة هيكلة البنك، حيث أصبح العمل على
إعادة تدوير الأصول المرجحة بالمخاطر خطوة أساسية لتعزيز قدرة البنك على تحقيق الأرباح (كما يتضح من نمو
الأصول الذي حققته الأعمال الرئيسية خلال ربعين سنويين متتاليين).



وقام البنك بمراجعة قاعدة التكلفة، وتحقيق ترشيد نفقات في مجالات الكوادر البشرية، والمنصات، والعمليات، والعقارات، لتصل نسبة توفير النفقات السنوية إلى 24% في عام ٢٠١٦، ويضاف ذلك إلى ثقة فريق الإدارة بالقدرة على تحقيق وفورات عشرية النسبة خلال عام ٢٠١٧ من خلال متابعة تطبيق برنامج ترشيد نفقات الفروع التابعة للبنك.

وبرهن البنك على نهجه الحكيم والفاعل فيما يتعلق بالمخصصات الاحتياطية، إلى جانب التزامه في الحفاظ على تغطية المخصصات عند نسبة 100% أو زيادتها، حيث استقرت عند 117% بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٧. بينما جاءت نسبة الفروض المتعثرة للبنك خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ (5.9%) منسجمة مع نتائج السنة المالية ٢٠١٦ ومثيلاتها في المؤسسات النظيرة.

وحافظت معدلات السيولة في البنك على قوتها التي تجلت في قوة نسبة الفروض إلى الودائع والتي بلغت 85% مقارنة مع 101% في العام الماضي. وتبقى ودائع العملاء (التي بلغت نسبتها 82% من إجمالي المطلوبات) مصدر التمويل الرئيسي كما كانت على الدوام.

ويولي "البنك العربي المتحد" أهمية كبيرة لضمان سيولة قوية، ويتجلى ذلك من خلال اعتماده منهجاً متسقاً للحفاظ على نسبة السلفيات إلى مصادر الأموال المستقرة ونسبة الأصول السائلة المؤهلة، وذلك بما يتخطى المستويات المحددة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وبالإضافة إلى كفاية رأس المال، يمثل التمويل والسيولة أساسيات مهمة لأي بنك قوي، وهي تتدرج في صلب استراتيجية إعادة الهيكلة لدى "البنك العربي المتحد".

النظرة المستقبلية

اختتم التميمي قائلاً: "نحن نؤمن بشكل راسخ بأن نموذج أعمالنا الآمن ومنخفض المخاطر يشكل الخيار الأمثل، ونثق بأن استراتيجيتنا الرامية لإعادة الهيكلة وتحسين أدائنا المالي ستسهم في تعزيز قدرتنا على تحقيق النجاح المنشود مستقبلاً."

يشار إلى أن "البنك العربي المتحد" حاصل على تصنيف Baa2 من وكالة "موديز" للتصنيف.

- انتهى -

ملاحظات للمحررين:

حول "البنك العربي المتحد":



تأسس "البنك العربي المتحد" في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر البنك مزوداً رائداً للحلول المالية التي تلبي احتياجات قاعدة متنامية من عملاء القطاعات التجارية والصناعية في الإمارات. وتم تحويل الشكل القانوني للبنك إلى شركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم ٨٢/١٧ الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة يوم ٢٩ يوليو ١٩٨٢. وفي ٢١ مارس ٢٠٠٥، تم إدراج رأس المال المدفوع للبنك في "سوق أبوظبي للأوراق المالية".

ويقدم البنك لعملائه مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، بما يشمل تمويل التجارة، والخدمات المصرفية للأفراد وخدمات الخزينة، بالإضافة إلى الحلول المصرفية الإسلامية، الأمر الذي يرسخ مكانة البنك كشريك مفضل لدى شرائح عملائه من الشركات الكبرى. وقد أطلق البنك برنامج "مكافآت البنك العربي المتحد" الحائز على جوائز مرموقة والذي يعد أفضل برنامج ولاء في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، تبوأ البنك المرتبة ١١ بين البنوك المدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث القيمة السوقية. وفي ديسمبر ٢٠٠٧، أبرم "البنك العربي المتحد" اتفاقية تحالف إقليمي استراتيجي استحوذ من خلالها البنك التجاري القطري، وهو أكبر بنك للقطاع الخاص في قطر، على ٤٠% من أسهم "البنك العربي المتحد". ويعد الأداء المالي القوي للبنك العربي المتحد الذي سجله خلال السنوات الماضية مؤشراً على الفوائد التي جناها من خلال تحالفه الاستراتيجي مع "البنك التجاري القطري". وقد أبرم "البنك التجاري القطري" تحالفاً مماثلاً مع "البنك العماني الوطني" وبنك "ألتيرناتيف بنك" التركي الأمر الذي مهد لمرحلة من النمو الكبير للبنوك الثلاثة عبر المنطقة. يشار إلى أن "البنك العربي المتحد" حاصل على تصنيف Baa2 من وكالة "موديز" للتصنيف.

لمزيد من المعلومات عن البنك العربي المتحد، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.uab.ae

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

البنك العربي المتحد

هاني العبيد

الاتصالات المؤسسية

هاتف مباشر: +971 6 5075439

hani.elabid@uab.ae